21 يوليو 2023
مُقدَّم من: لجنة الإدارة بمعاهدة تجارة الأسلحة
الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر التاسع للدول الأطراف (CSP9)
جنيف، 21– 25 أغسطس 2023

مراجعة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة
مشروع مُقترح من لجنة الإدارة

خلفية

1. كلّف المؤتمر الثامن للدول الأطراف (CSP8) في معاهدة تجارة الأسلحة (ATT) الذي عُقد في الفترة من 22 إلى 26 أغسطس 2022 لجنة الإدارة بمراجعة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة، بالتشاور مع الدول الأطراف والدول المُوقِّعة، وتقديم مقترح إلى المؤتمر التاسع للدول الأطراف لاتخاذ قرار. باضطلاعها بهذه المهمة، وُجِّهت لجنة الإدارة لمراعاة ما يلي: الأهداف المُتوقّعة لعالمية معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها؛ وتحسين عمليات الدعم الداخلي للمعاهدة وصولاً إلى الوضع الأمثل؛ والكفاءات المالية المُتوقعة؛ والوضع الحالي للجدول الزمني لنزع السلاح.

2. في أعقاب قرار المؤتمر الثامن للدول الأطراف، أعدت لجنة الإدارة ورقة معلومات أساسية لدعم مداولاتها الداخلية ولتيسير المشاورات مع الدول الأطراف والدول المُوقِّعة وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن مهمة مراجعة كفاءة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة. أوضحت ورقة المعلومات الأساسية التي أعدّتها اللجنة نهجها إزاء المهمة، وسلّطت الضوء على بعض العناصر التي تود اللجنة تقييمها في إطار سعيها لإعداد مشروع مقترح للمؤتمر التاسع للدول الأطراف (CSP9) لدراسته واتخاذ قرار بشأنه.

3. في 31 يناير 2023، وُزِّعت ورقة المعلومات الأساسية التي أعدّتها اللجنة على أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة جنبًا إلى جنب مع جميع الوثائق الأخرى لاجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة في فبراير 2023. في 17 فبراير 2023، نظر الاجتماع التحضيري غير الرسمي الأول للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في ورقة المعلومات الأساسية وناقشها. في ختام بند جدول الأعمال ذي الصلة، ذكر رئيس المؤتمر التاسع للدول الأطراف أن اللجنة ستنظر في المُدخلات والتعليقات التي تلقّتها بشأن ورقة المعلومات الأساسية ثم تضع مسودة أولية للتوصيات (مقترح) لتقديمها إلى الاجتماع التحضيري غير الرسمي المقرر عقده في 12 مايو 2023.

4. على أساس المُدخلات من اجتماع 17 فبراير 2023 وملاحظة اللجنة للإيقاع الحالي لعملية معاهدة تجارة الأسلحة، ومستوى المشاركة، وتركيز المناقشات في المعاهدة، أعدت اللجنة لاحقًا مشروع مقترح بمسودة أولية للتوصيات. عقب المشاورات الإقليمية حول مشروع المقترح التي قام أعضاء اللجنة بتيسيرها في الفترة ما بين 5-28 أبريل 2023، وُزِّع مشروع المقترح في 3 مايو 2023 لمناقشته خلال الاجتماع التحضيري غير الرسمي الثاني للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في 12 مايو 2023. عند تقديم مشروع المقترح، ذكرت اللجنة أنه بينما يعمل الإطار المؤسسي والعملية الحاليين لمعاهدة تجارة الأسلحة بشكل جيد حتى الآن وقد أسفرا عن نتائج إيجابية ومفيدة ومناسبة للظروف التي كانت متوقعة في الفترة 2017/2016، فإن السياق الحالي - بما في ذلك عضوية المعاهدة والتحديات التي تواجه تنفيذها - تستلزم تحسين العملية الحالية من حيث أوقات الاجتماعات، وأساليب العمل، وموضوعات المناقشة.

نظرة عامة على الموضوعات الرئيسية الناشئة عن اجتماع 12 مايو

5. خلال اجتماع 12 مايو 2023، نظرت الوفود في مشروع المقترح المقدّم من لجنة الإدارة وعلقت عليه، استجابةً لورقة المعلومات الأساسية الأولية التي عُمّمت في يناير والمناقشات حول تلك الورقة خلال الاجتماع التحضيري غير الرسمي الذي عُقد في 17 فبراير. فيما يلي العرض العام الذي أعدّته اللجنة حول الموضوعات الرئيسية المنبثقة عن اجتماع 12 مايو 2023.

نهج عملية المراجعة

6. فيما يتعلق بالنهج المُتّبع في عملية المراجعة، أكّدت بعض الوفود على أنه لا ينبغي الاستخفاف بهذه المهمة وأنه قد لا يكون من المناسب اتخاذ قرار مستعجل في المؤتمر التاسع للدول الأطراف إذا كانت أدوار فِرَق العمل، ولا سيما فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعال للمعاهدة (WGETI)، ونتائجها المتوقعة غير واضحة. اتُّفِق على أن الاعتبار الأساسي (خط الأساس) لعملية المراجعة ينبغي أن يكون تحديد ما هو ضروري للتنفيذ الفعال للمعاهدة، ولا سيما كيفية الوفاء بولاية فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة وفِرَق العمل الأخرى. لا ينبغي أن تسبق المناقشة حول شكل فِرَق العمل مناقشة وظيفتها وتركيزها الموضوعي (أي ينبغي اتباع مبدأ "الشكل يتبع الوظيفة"). ويجب أن يسعى أي إصلاح لعملية معاهدة تجارة الأسلحة في المقام الأول إلى دعم تنفيذ المعاهدة والأولويات التي حدّدها المؤتمر في هذا الصدد.

شكل ومضمون العمل في فِرَق العمل

7. فيما يتعلق بشكل ومضمون العمل في فِرَق العمل، أكّدت عدة وفود على ضرورة أن يكون لفريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة نهج شامل يُيسِّر التنفيذ الوطني. كما أكّدت على أنه لا ينبغي لفريق العمل مناقشة موضوعات كثيرة بشكل متوازٍ وأنه يجب تحديد أولوياتٍ يمكن إدارتها في هذا الصدد.

8. دعا عددٌ من الوفود إلى مزيد من الاتساق والترابط بين فِرَق العمل. وطلبت وفود أخرى توضيحات بشأن الدمج المحتمل لفِرَق العمل، ولا سيما فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة وفريق العمل المعنيّ بالشفافية والإبلاغ (WGTR). ردّت أمانة معاهدة تجارة الأسلحة على هذا السؤال، مشيرةً إلى أن مشروع المقترح لا ينص على دمج فِرَق العمل، ولكنه يطالب بتحسين التعاون فيما بينها والمواءمة بين أعمالها (راجع الفقرة 24(ب-د) من مشروع مقترح لجنة الإدارة).

9. دعا عدد قليل من الوفود إلى إجراء دراسة، قدر الإمكان، لأوجه التآزر الممكنة بين مختلف الهيئات في إطار معاهدة تجارة الأسلحة والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة.

تقليل الاجتماعات (التي تُعقد وجهاً لوجه) (تواتر الاجتماعات ومدتها) وشكل اجتماعات فرق العمل وأساليب عملها

10. أيدت معظم الوفود التي قدّمت مداخلات التوصية بعقد جلسة واحدة وجهاً لوجه لمدة تصل إلى خمسة أيام لفِرَق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة والاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في كل دورة. وأشارت بعض الوفود إلى أن عقد جلسة واحدة فقط وجهاً لوجه قد يؤدي إلى مناقشاتٍ أكثر تركيزاً ويسمح بمشاركة أوسع لخبراء العواصم (حيث سيتعين على الوفود السفر إلى جنيف مرة واحدة فقط). وقد ذُكر أن مشاركة الخبراء الفنيين من العواصم تُعدّ أمراً أساسياً لفِرَق العمل لإجراء مناقشات هادفة بشأن التنفيذ على المستوى الوطني. كما ذكرت بعض الوفود أن التخفيض إلى جلسة واحدة وجهاً لوجه قد يوفّر بعضاً من قدرات أمانة المعاهدة لاستخدامها في تقديم المزيد من الدعم لجهود التنفيذ الوطنية.

11. أكّدت عدة وفود أن الأولوية الرئيسية لمراجعة برنامج العمل هي ضمان أن تتسم المناقشات المستقبلية في عملية معاهدة تجارة الأسلحة بالكفاءة والشمول والفعالية. ولذلك فإن أي قرار بشأن إمكانية عقد جلسة واحدة فقط وجهاً لوجه يرتبط ارتباطًا جوهريًا بشكل اجتماعات فِرَق العمل وترتيبات العمل، بما في ذلك تعزيز (فرص) العمل بين الجلسات.

12. وفي هذا الصدد، رحّبت الوفود التي قدمت مداخلات بالفقرة 26 من مشروع مقترح لجنة الإدارة وكذلك بالتوصية الواردة في الفقرة 27 (د) بالسماح باستكمال الجلسة الوحيدة المقترحة لاجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة من خلال مشاورات غير رسمية فيما بين الجلسات يمكن أن تشمل اجتماعات لمجموعات صغيرة من المندوبين المهتمين واجتماعات إقليمية - ربّما بشكلٍ افتراضي أو مختلط. يمكن أن يعزز ذلك من مشاركة الخبراء الفنيين.

13. أعربت عدة وفود عن بعض التحفظات وقدّمت بعض التساؤلات بشأن الاجتماعات غير الرسمية من حيث اتخاذ القرار (من يمكنه الدعوة إلى اجتماعات غير رسمية؟)، وأُفُق التخطيط (كيف ستُحدَّد مواعيد الاجتماعات غير الرسمية؟)، والعلاقة بين الاجتماعات غير الرسمية والاجتماعات المحدّدة (لأي موضوعات ولأغراض يمكن الدعوة إلى اجتماعات غير رسمية؟)، والمصروفات من الميزانية وتعدد اللغات (هل ستستفيد الاجتماعات غير الرسمية من خدمات الترجمة الشفوية؟). ينبغي توضيح هذه العناصر في مشروع مقترح لجنة الإدارة. ردت الأمانة العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة على بعض هذه الأسئلة. وفي هذا الصدد، ذُكِر أنه في الوقت الحالي، لن تكون هناك تغييرات على تقديرات ميزانية معاهدة تجارة الأسلحة وستظل كذلك حتى يوافق المؤتمر على متغيرات جديدة. وبقدر ما تسمح به الميزانية، ستدعم أمانة معاهدة تجارة الأسلحة الاجتماعات غير الرسمية، بما في ذلك توفير الترجمة الشفوية. وردّاً على سؤال في هذا الصدد، جرى التأكيد على أن الاجتماعات الافتراضية بالكامل تكون أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاجتماعات المختلطة، لأنها لا تتطلب سوى تكلفة الترجمة الشفوية (إذا كانت هناك حاجة إليها). فيما يتعلق بالغرض من المشاورات غير الرسمية

المتوخاة في الفقرة 27(د)، يوفر مشروع مقترح لجنة الإدارة إمكانية لشاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة لإجراء مشاورات غير رسمية بين الجلسات في مجال مسارات عملهم بشأن مواضيع مختارة تتطلب المزيد من المناقشة. سيظل الجدول الزمني للاجتماعات وخطة العمل متعددة السنوات يوفران إمكانية التنبؤ باجتماعات فِرَق العمل، ولكن الغرض من توفير إمكانية لعقد اجتماعات غير رسمية هو إيجاد بعض المرونة، على سبيل المثال، للتعمّق في تناول بعض القضايا التي نوقشت في فِرَق العمل.

14. لا تزال بعض الوفود تثير بعض المخاوف بشأن تقليص عدد الاجتماعات (وجهاً لوجه)، مشيرةً إلى أن فوائد الجلستين الحاليتين لاجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة بشأن التحضير الفعال لنتائج المؤتمر لا ينبغي أن تضيع. وفي هذا الصدد، لا ينبغي أن تكون الاجتماعات غير الرسمية هي القوة الدافعة لعملية معاهدة تجارة الأسلحة بل يجب أن تكون بمثابة آليةٍ للدعم. وذُكِر أيضاً أنه إذا كان التوقيت يمثل مشكلة، فيمكن النظر في مراجعة الجدول الزمني للاجتماعات، وربما النظر في عقد اجتماع في نهاية العام. فيما يتعلق بالأمر الأخير، فقد جرى التسليم بأن هذا لن يكون ممكناً من الناحية المالية في سياق دورة الميزانية الحالية لمعاهدة تجارة الأسلحة وقد يستلزم تعديل القواعد المالية للمعاهدة.

15. بينما ركّزت معظم الوفود مداخلاتها على اجتماعات فِرَق العمل، ولا سيما فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة، أثار أحد الوفود أيضًا سؤالاً حول الاجتماعات التحضيرية غير الرسمية - ما إذا كان بالإمكان فصلها عن اجتماعات فِرَق العمل. ومع ذلك، توضح الفقرة 25 من مشروع مقترح لجنة الإدارة أن الجلسة وجهاً لوجه التي تصل مدتها إلى خمسة أيام ستشمل اجتماعًا تحضيريًا لمؤتمر الدول الأطراف بعد اجتماعات فرق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة.

16. كما دعا أحد الوفود إلى زيادة استخدام منصة تبادل المعلومات في المنطقة المحظورة من موقع معاهدة تجارة الأسلحة على الإنترنت (والذي نوقش على وجه التحديد من قِبَل فريق العمل المعنيّ بالشفافية والإبلاغ).

مشروع المقترح المُنقّح من لجنة الإدارة

17. على أساس المُدخلات من اجتماع 12 مايو 2023 والاعتبارات الأخرى الخاصة باللجنة، تود لجنة الإدارة تقديم مشروع المقترح المُنقّح أدناه.

الأهمية المحورية للتنفيذ العملي للمعاهدة

18. لمساعدة الدول الأطراف بشكل مُجْدٍ في التنفيذ الفعال لالتزاماتها بموجب المعاهدة، يجب أن تحتل القضايا العملية لتنفيذ المعاهدة على المستوى الوطني مركز الصدارة في برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينتقل محتوى ونوع المناقشات من النموذج الحالي إلى التدابير العملية لتنفيذ المعاهدة وعمليات التبادل بشأن حالات التنفيذ والتجارب الوطنية.

شكل ومضمون العمل في فِرَق العمل

19. لتسهيل تحديد أولويات التنفيذ العملي للمعاهدة، ينبغي أن تركز المناقشات داخل فِرَق العمل على جهود التنفيذ الوطنية من قِبَل الدول الأطراف بما في ذلك النجاحات والتحديات، والأثر الحقيقي الذي تُحدِثه المعاهدة على النحو المتوخَّى في المادة 1 من المعاهدة (الهدف والغرض). للحفاظ على هذا النهج في مناقشات معاهدة تجارة الأسلحة ولوضع التعاون والمساعدة الدوليين بين الدول الأطراف في سياقهما، ينبغي إعادة النظر في شكل ومضمون فِرَق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة وتركيزها على النحو التالي:

أ. ينبغي أن يعتمد فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة (WGETI) جدول أعمال/ ولايةً أكثر شمولاً ويسمح بإجراء مناقشة تقدمية حول جهود التنفيذ من قِبَل الدول الأطراف والاستفادة من الممارسات الوطنية. لتبسيط عمله الجاري بشأن التنفيذ العملي والتأكيد على الترابط بين مواد المعاهدة في الممارسة العملية، ينبغي ترتيب مواضيع المناقشة لفريق العمل هذا وفقاً للأطوار/ المراحل العامة لتنفيذ المعاهدة. وفي الوقت نفسه، ينبغي لفريق العمل إفساح المجال للدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين لإثارة أي قضية تنفيذية جارية لمناقشتها، حسب الاقتضاء.

ب. يمكن أن يستبقي فريق العمل على الشفافية والإبلاغ (WGTR) موضوعات المناقشة الحالية ولكن في إطار عملية مُرشَّدة لتخصيص الوقت وترتيبات بينية محددة للتنسيق مع فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة (WGETI). وتحقيقاً لهذه الغاية، يُتوقّع أن يُسهم فريق العمل هذا في مناقشات فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة بقدر ما يتعلق الأمر بالشفافية والإبلاغ بهدف تسليط الضوء على أهمية الشفافية والإبلاغ بصفتهما سماتٍ مهمة لجهود تنفيذ المعاهدة. بعد المؤتمر التاسع للدول الأطراف، يُتوقّع أن يستكشف فريق العمل هذا إمكانيات مواءمة عمله مع العمل الرئيسي لفريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة.

ج. في سياق نهجه المُنسَّق والعملي المقترح لعالمية المعاهدة، يُتوقّع أن يُسهم فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة (WGTU) في مناقشات فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة فيما يتعلق بقضايا عالمية المعاهدة والجوانب ذات الصلة. مع الإقرار بأن عالمية المعاهدة لا تعني في حد ذاتها تنفيذ المعاهدة، يُلاحَظ أن ترتيبات دعم تنفيذ المعاهدة يمكن أن تؤثر على التصديق على المعاهدة والانضمام إليها. في ضوء ذلك، وضمن المناقشة الحالية حول تعزيز عمل فريق العمل المعنيّ بعالمية المعاهدة، يُتوقع أن يستكشف فريق العمل هذا إمكانيات مواءمة عمله مع العمل الرئيسي لفريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة.

د. يختلف منتدى تبادل معلومات تحويل الوجهة (DIEF) في طبيعته عن فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة. فالغرض من هذا المنتدى ليس مناقشة التدابير التي (ينبغي) أن تتخذها الدول لتنفيذ المعاهدة، ولكن لتبادل المعلومات التشغيلية حول الحالات الملموسة للتحويل المشتبه به أو المكتشف لوجهة الأسلحة. وفي هذا الصدد، سيظل عمل منتدى تبادل معلومات تحويل الوجهة مُكمِّلاً لعمل فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة بعد إعادة تشكيله. تتناول اختصاصات منتدى تبادل معلومات تحويل الوجهة أيضًا العلاقة بين المنتدى وفريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة، ما يسمح لرئيس المنتدى بإحاطة فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة شفهيًا بأي اتجاهات رئيسية ودروس عامة مُستفادة نتجت عن اجتماع للمنتدى، وتناول القضايا العامة التي يمكن أن تستفيد من مناقشات السياسات التي تجري داخل فريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة (القاعدة 22). من المقرر مراجعة منتدى تبادل معلومات تحويل الوجهة ومدى فائدته في المؤتمر العاشر للدول الأطراف (CSP10). يمكن أن تسمح هذه المراجعة بمواءمة عمل منتدى تبادل معلومات تحويل الوجهة مع العمل الرئيسي لفريق العمل المعنيّ بالتنفيذ الفعّال للمعاهدة.

عدد اجتماعات فرق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة والاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف

20. إن الوضع الحالي لعمل معاهدة تجارة الأسلحة من حيث العضوية، وتحديات التنفيذ، والجدول الزمني المزدحم لنزع السلاح، والقدرة المحدودة للوفود، والصرامة المتوقعة للمناقشات بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، يُحفّز على ترشيد اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة في كل دورة من دورات مؤتمر الدول الأطراف. في هذا السياق، **توصي لجنة الإدارة، على أساس تجريبي لمدة عام، بما يلي:**

أ. **عقد جلسة واحدة وجهاً لوجه لمدة تصل إلى أربعة أيام لفِرَق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة في كل دورة، مع توفير خيارٍ للبث المباشر؛ و**

ب. **عقد جلسة واحدة وجهاً لوجه لمدة تصل إلى يومين من الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف في كل دورة، مع توفير خيارٍ للبث المباشر. لتجنّب الازدواجية، يجب فصل/ فك ارتباط هذا الاجتماع عن اجتماع فِرَق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة.**

21. ستتميز جلستا اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة وجهاً لوجه بمرونةٍ مُدمَجة تسمح بما يلي:

أ. تمكين رؤساء مؤتمرات الدول الأطراف من تحديد مواعيد اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة التي تتعلق بالجدول الزمني لنزع السلاح والأحداث الرئيسية الأخرى ذات الصلة بالأمم المتحدة.

ب. تمكين رؤساء مؤتمرات الدول الأطراف، بالتشاور مع شاغلي المناصب المعنيّين في معاهدة تجارة الأسلحة وأمانة معاهدة تجارة الأسلحة، من تحديد عدد أيام الاجتماعات والأوقات التي تناسب جدول أعمال المناقشات.

ج. تحقيق التكامل بين مسارات العمل لمختلف الهيئات الفرعية لمعاهدة تجارة الأسلحة بهدف تحسين الكفاءة والنتائج.

د. القضاء على ازدواجية الجهود وتجنب تكرار المناقشات.

22. للسماح بمشاركة شاملة وتعاونية وفعالة وواسعة النطاق في مناقشات معاهدة تجارة الأسلحة، يمكن استكمال الجلستين المُقترحتين لاجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة، إذا لزم الأمر، بمشاورات غير رسمية بين الجلسات يمكن أن تشمل اجتماعات لمجموعات صغيرة من المندوبين المهتمين واجتماعات إقليمية. وفي هذا الصدد، ينبغي إجراء المشاورات غير الرسمية فيما بين الجلسات، حسب الاقتضاء، بشكل افتراضي أو باستخدام منصة تبادل المعلومات الموجودة في المنطقة المحظورة من موقع معاهدة تجارة الأسلحة على الإنترنت.

23. من المتوقع أن تجلب الجلستان المقترحتان لفِرَق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة والاجتماعات التحضيرية لمؤتمر

الدول الأطراف المزايا التالية:

أ. مرونة مُدمَجة لاستيعاب التغيّرات في الظروف، وأولويات معاهدة تجارة الأسلحة، وموضوعات المناقشة، ومستوى المشاركة.

ب. توزيع وثائق الاجتماعات في الوقت المناسب.

ج. إمكانية استفادة الوفود من الوقت المتاح لها للتحضير المناسب للاجتماعات، ولتشجيع (المزيد) من خبراء العواصم المشاركين في التنفيذ العملي للمعاهدة على حضور الاجتماعات، ولا سيما اجتماعات فِرَق العمل لدى معاهدة تجارة الأسلحة.

د. إمكانية قيام شاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة بإجراء مشاورات غير رسمية بين الجلسات، حسب الاقتضاء، افتراضيًا و/ أو من خلال منصة تبادل المعلومات.

هـ. تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها.

خاتمة

24. بشكل عام، ترى لجنة الإدارة أن مشروع المقترح بشأن مراجعة برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة لا يشكّل المنتج النهائي بشأن هذا الموضوع. وبالأحرى، يظل هذا عملاً جارياً ينبغي تعديله وصقله ومراجعته في الفترة المقبلة مع مراعاة الخبرة العملية المُكتسبة في تنفيذ هذا النموذج من برنامج عمل معاهدة تجارة الأسلحة.

***